

التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري والمزمع عرضها على الجمعية العمومية للبنك في اجتماعها المقرر عقده بتاريخ 20 مارس 2023

| التغييرات المقترحة | | | | | | |
|--------------------|--|----------------|---|---|--|-----------------------|
| المادة الأصلية | النظام الأساسي الحالي | المادة الجديدة | المادة المعدلة مع تمييز التعديلات باللون الأخضر | سبب التغيير | الإلتزام بلوائح وقوانين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (الإشارة إلى البند والقانون) | تعليقات البنك المركزي |
| المادة (6) | <p>يكون رأس مال البنك المصـدر 6,957,379,354 درهم إماراتي مقسم إلى 6,957,379,354 سهم بقيمة اسمية قدرها 1 (واحد) درهم للسهم مدفوع بالكامل وجميعها أسهم نقدية.</p> <p>وحدد رأس مال البنك المصـرح به بمبلغ 10,000,000,000 درهم (عشر مليارات درهم إماراتي).</p> <p>يجوز زيادة رأس مال البنك المصدر وتجزئته ودمجه وتخفيضه وفقاً لأحكام هذا النظام والقوانين المطبقة. وعلى البنك إخطار الهيئة</p> | المادة (6) | <p>يكون رأس مال البنك المصـدر 7,319,947,010 درهم إماراتي مقسم إلى 7,319,947,010 سهم بقيمة اسمية قدرها 1 (واحد) درهم إماراتي للسهم مدفوع بالكامل وجميعها أسهم نقدية.</p> <p>يجوز زيادة رأس مال البنك المصـدر وتجزئته ودمجه وتخفيضه وفقاً لأحكام هذا النظام والقوانين المطبقة. وعلى البنك إخطار الهيئة والمصرف المركزي عندما تكون الزيادة في رأس المال ناتجة عن تحويل سندات دين (والتي أصدرت بعد الحصول على موافقة الهيئة والمصرف المركزي).</p> | <p>تعديل بند رأس مال البنك وعدد الأسهم كما هو موضح وإزالة كلمة "المصرح" من رأس المال وحذف الفقرة "وحدد رأس مال البنك المصـرح به بمبلغ 10,000,000,000 درهم (عشر مليارات درهم إماراتي" وإزالة كلمة "صكوك" لتتوافق مع قانون الشركات الجديد رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.</p> | <p>(الالتزام ليتوافق مع قانون الشركات الجديد رقم 32 لسنة 2021 والمرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية .</p> | |

| | | | | | | |
|--|---|---|---|---------------------|--|---------------------|
| | | | | | والمصرف المركزي عندما تكون الزيادة في رأس المال المصدر ناتجة عن تحويل سندات دين او صكوك (والتي اصدرت بعد الحصول على موافقة الهيئة والمصرف المركزي). | |
| | لا يوجد (الالتزام ليتوافق مع قانون الشركات الجديد رقم 32 لسنة 2021. | إزالة كلمة "المصرح" من رأس المال واضافة كلمة "المصدر" لتتوافق مع قانون الشركات الجديد رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية. | تكون زيادة رأس مال البنك المصدر بعد موافقة الهيئة والمصرف المركزي بموجب قرار خاص يصدر من الجمعية العمومية، ويلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ هذا القرار خلال ثلاث (3) سنوات من تاريخ إصداره وإلا اعتبر القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى مقدار الزيادة التي لم يتم تنفيذها خلال المدة المذكورة فيما يتعلق بزيادة رأس المال التي لم يتم تنفيذها خلال الفترة المذكورة. | المادة (15)- (1) | تكون زيادة رأس مال البنك المصرح به بعد موافقة الهيئة والمصرف المركزي بموجب قرار خاص يصدر من الجمعية العمومية، ويلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ هذا القرار خلال ثلاث (3) سنوات من تاريخ إصداره وإلا اعتبر القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى مقدار الزيادة التي لم يتم تنفيذها خلال المدة المذكورة فيما يتعلق بزيادة رأس المال التي لم يتم تنفيذها خلال الفترة المذكورة. | المادة (15)- (1) |
| | لا يوجد (الالتزام ليتوافق مع قانون الشركات الجديد رقم 32 لسنة 2021. | تم حذف المادة لتتوافق مع قانون الشركات الجديد رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية. | تم حذف المادة. | لا يوجد | يجوز لمجلس الإدارة، في غير الحالات المبينة في الفقرة (6) من هذه المادة، زيادة رأس مال البنك المصدر في حدود رأس المال المصرح | المادة (15)- (2) |

| | | | | | | |
|--|--|---|---|--------------------------|---|--------------------------|
| | | | | | به الموافق عليه مسبقاً من قبل الجمعية العمومية، ويبين قرار زيادة رأس مال البنك المصدر مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة. | |
| | للتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية | تم إزالة كلمة "صكوك" لتتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية | تكون زيادة رأس مال البنك المصدر بأحد الطرق الآتية: أ. إصدار أسهم جديدة، ب. إدماج كل أو جزء من الاحتياطي في رأس المال وإصدار أسهم منحة، أو ج. تحويل السندات التي يصدرها البنك إلى أسهم جديدة. | المادة 15 (3 - ج) | تكون زيادة رأس مال البنك المصدر بأحد الطرق الآتية: ت. إصدار أسهم جديدة، ث. إدماج كل أو جزء من الاحتياطي في رأس المال وإصدار أسهم منحة، أو ج. تحويل السندات أو الصكوك التي يصدرها البنك إلى أسهم جديدة. | المادة 15 (3 - ج) |

| | | | | | | |
|--|---|--|--|----------------------------------|--|----------------------------------|
| | <p>للتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية</p> | <p>تم إزالة كلمة "صكوك" لتتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية</p> | <p>يجوز زيادة رأس مال البنك المصدر دون إعمال حق الأولوية للمساهمين وذلك لتحقيق اي مما يلي:</p> <p>(أ) لأغراض إنشاء وإدارة برنامج أسهم تحفيز لموظفي البنك.</p> <p>(ب) لتحويل ديون البنك أو السندات التي يصدرها الى اسهم، و/أو</p> <p>(ت) لأغراض إدخال شريك استراتيجي كمساهم في البنك،</p> | <p>المادة (15) - 6 ب)</p> | <p>يجوز زيادة رأس مال البنك المصدر دون إعمال حق الأولوية للمساهمين وذلك لتحقيق اي مما يلي:</p> <p>(ث) لأغراض إنشاء وإدارة برنامج أسهم تحفيز لموظفي البنك.</p> <p>(ج) لتحويل ديون البنك أو السندات والصكوك التي يصدرها الى اسهم، و/أو</p> <p>(ح) لأغراض إدخال شريك استراتيجي كمساهم في البنك،</p> | <p>المادة (15) - 6 ب)</p> |
| | <p>للتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة</p> | <p>تم إزالة كلمة "صكوك" لتتوافق مع المرسوم</p> | <p>مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية والانظمة</p> | <p>المادة 16</p> | <p>مع مراعاة أحكام قانون الشركات</p> | <p>المادة 16</p> |

| | | | | | |
|--|---|--|---|--|--------------------|
| | <p>2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية</p> | <p>بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية</p> | <p>الصادرة عن المصرف المركزي، للجمعية العمومية للبنك أن تقرر بموجب قرار خاص إصدار سندات أو صكوك من أي نوع كانت، ويبين القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابلية السندات للتحويل إلى أسهم. ويجوز للجمعية العمومية أن تصدر قراراً بتحويل مجلس الإدارة بتحديد موعد وشروط أي إصدار.</p> | <p>التجارية والائتمانية الصادرة عن المصرف المركزي، للجمعية العمومية للبنك أن تقرر بموجب قرار خاص إصدار سندات أو صكوك من أي نوع كانت، ويبين القرار قيمة السندات أو الصكوك وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم. ويجوز للجمعية العمومية أن تصدر قراراً بتحويل مجلس الإدارة بتحديد موعد وشروط أي إصدار.</p> | |
| | <p>للتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية</p> | <p>تم إضافة صلاحية المصرف المركزي بطلب عقد اجتماع الجمعية العمومية استناداً على المادة رقم 44 من المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالي.</p> | <p>توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين تصدران في دولة الإمارات العربية المتحدة إحداهما باللغة العربية، ويكتب مسجلة أو برسائل نصية بالهاتف أو بالبريد الإلكتروني أو وفقاً لأي طريقة اخطار اخرى تحدده الانظمة الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن، وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع</p> | <p>توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين تصدران في دولة الإمارات العربية المتحدة إحداهما باللغة العربية، ويكتب مسجلة أو برسائل نصية بالهاتف أو بالبريد الإلكتروني أو وفقاً لأي طريقة</p> | <p>المادة (31)</p> |

| | | | | |
|--|--|--|--|--|
| | | | <p>بواحد وعشرين (21) يوماً على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال تلك الجمعية العمومية. وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى كل من الهيئة والمصرف المركزي والسلطة المختصة. وإذا تم الإعلان عن الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين (21) يوماً على الأقل، تكون الدعوة لعقد الجمعية العمومية سارية بموافقة المساهمين الذين يمثلون 95% من رأس مال البنك.</p> <p>كما ويحق للمصرف المركزي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - طلب عقد اجتماع الجمعية العمومية لمناقشة أي موضوع يرى المصرف المركزي ذات أهميته. - طلب ادراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العمومية - ووقف تنفيذ أي قرار صادر من قبل الجمعية | <p>أخطار أخرى تحدده الانظمة الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن، وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين (21) يوماً على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال تلك الجمعية العمومية. وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى كل من الهيئة والمصرف المركزي والسلطة المختصة.</p> <p>وإذا تم الإعلان عن الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين (21) يوماً على الأقل، تكون الدعوة لعقد الجمعية العمومية سارية بموافقة المساهمين الذين يمثلون 95% من رأس مال البنك.</p> |
|--|--|--|--|--|

| | | | | | | |
|--|--|--|---|-----------|---|-----------|
| | | | العمومية في حال مخالفته للقوانين أو الأنظمة السارية. | | | |
| | للتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية | تم إضافة صلاحية المصرف المركزي بطلب عقد اجتماع الجمعية العمومية استنادا على المادة رقم 44 من المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالي. | يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العمومية، وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العمومية بناء على طلب المساهمين أو مدققي الحسابات الخارجيين أو الهيئة او المصرف المركزي يضع جدول الأعمال التي طلبت عقد اجتماع الجمعية. | المادة 32 | يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العمومية، وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العمومية بناء على طلب المساهمين أو مدققي الحسابات الخارجيين أو الهيئة يضع جدول الأعمال التي طلبت عقد اجتماع الجمعية. | المادة 32 |
| | للتوافق مع المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية | تم إضافة صلاحية المصرف المركزي بطلب عقد اجتماع الجمعية العمومية استنادا على المادة رقم 44 من المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالي. | على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للاجتماع متى طلب منه ذلك مدقق الحسابات الخارجي أو مساهم او اكثر وفقاً للشروط والضوابط المقررة بقانون الشركات وقرارات المنفذة له بهذا الشأن. | المادة 38 | على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للاجتماع متى طلب منه ذلك مدقق الحسابات الخارجي أو مساهم او اكثر وفقاً للشروط والضوابط المقررة بقانون الشركات وقرارات المنفذة له بهذا الشأن. | المادة 38 |

| | | | | |
|--|--|--|---|--|
| | | | <p>للانعقاد بناءً على طلب مقدم من مساهم أو أكثر من الذين يمتلكون (10%) على الأقل من أسهم البنك، على أن يتم توجيه الدعوة خلال (5) خمسة أيام من تاريخ الطلب، ويجب انعقاد الجمعية العمومية خلال مدة لا تتجاوز (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الدعوة.</p> <p>على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد بناءً على طلب مدقق الحسابات الخارجي، وإذا أخفق المجلس في إرسال الدعوة خلال (5) خمسة أيام من تاريخ الطلب، يكون على مدقق الحسابات الخارجي إرسال الدعوة، ويجب انعقاد الجمعية العمومية خلال مدة لا تقل عن (15) خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الدعوة إلى الاجتماع.</p> <p>كما ويحق للمصرف المركزي طلب عقد اجتماع الجمعية العمومية كما هو موضح في المادة 31 أعلاه.</p> | <p>يتوجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد بناءً على طلب مقدم من مساهم أو أكثر من الذين يمتلكون (10%) على الأقل من أسهم البنك، على أن يتم توجيه الدعوة خلال (5) خمسة أيام من تاريخ الطلب، ويجب انعقاد الجمعية العمومية خلال مدة لا تتجاوز (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الدعوة.</p> <p>على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية بناءً على طلب مدقق الحسابات الخارجي، وإذا أخفق المجلس في إرسال الدعوة خلال (5) خمسة أيام من تاريخ الطلب، يكون على مدقق الحسابات الخارجي إرسال الدعوة، ويجب انعقاد</p> |
|--|--|--|---|--|

| | | | | | | |
|--|---|--|---|-------------|---|----------------|
| | | | | | الجمعية العمومية خلال مدة لا تقل عن (15) خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الدعوة إلى الاجتماع. | |
| | قانون المصرف المركزي رقم 14 لسنة 2018 (المادة 79) | الالتزام بأحكام قانون المصرف المركزي رقم 14 لسنة 2018 (المادة 79) | فيما يتعلق بممارسة البنك للأعمال المصرفية الإسلامية، تعين الجمعية العمومية بناء على ترشيح مجلس الإدارة، وبعد إجازة الهيئة العليا الشرعية في المصرف المركزي، لجنة للرقابة الشرعية الداخلية لممارسة الرقابة على الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يكون ما تصدره اللجنة من فتاوي أو آراء ملزماً للبنك. | المادة 41.2 | مادة جديدة | المادة 41.2 |